مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية

اسم المقال: قراءة في العلاقات البريطانية مع إمارة قطر 1914 - 1940م
اسم الكاتب: د. يوسف بلال
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2691
تاريخ الاسترداد: 2026/06/02 20:27 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

قراءة في العلاقات البريطانية مع إمارة قطر 1914-1940م

د. يوسف بلال*

مقدمة تاريخية: أوضاع إمارة قطر بين 1868 حتى الحرب الأولى.

استطاعت بريطانيا منذ نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر الميلاديين أن تثبت أقدامها في منطقة الخليج العربي، ولاسيَّما بعد أن تخلصت من منافسة الدول الأوربية الأخرى لها في المنطقة. فقد نجحت بعد تدميرها لقوة القواسم البحرية في رأس الخيمة عام 1819م، في توقيع اتفاقية السلام العامة في المنطقة عام 1820م، ثم تلا ذلك دخول بعض شيوخ الخليج العربي في تلك الاتفاقية التي تتعلق بالتعاون في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية.

وقد كانت قطر حينئذ تتبع لمشيخة البحرين، ولم توثق قطر علاقاتها مع بريطانيا إلا بعد انفصالها عن البحرين عام 1868م على أثر معركة الوكرة بين البحرين وأبو ظبي من جهة والشيخ قاسم بن محمد آل ثاني في قطر من جهة أخرى، إذْ تم التوقيع على اتفاقية انفصال قطر عن البحرين مع دفع شيخي البحرين وأبو ظبي تعويضات عن الخسائر التي لحقت بسكان قطر. ومع وصول الكولونيل (لويس بيللي) Louis Billy المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي (الذي كان يتخذ من منطقة بوشهر الفارسية مقراً له) بسفينته إلى ميناء الوكرة القطري في الثاني عشر من أيلول 1868 م، تم التوقيع مع الشيخ محمد بن ثاني حاكم قطر اتفاقية تعهد الشيخ بموجبها نيابة عن نفسه وأسرة آل ثاني، والقبائل القطرية الأخرى بالإقامة الدائمة في الدوحة، والمحافظة على الأمن البحري، ومراجعة المقيم السياسي البريطاني في الأمور المخلة بالأمن، فضلاً عن محاربة تجارتي الرقيق والسلاح، و" القرصنة البحرية"[1].

* كلية الآداب والعلوم الإنسانية الثانية السويداء- عريقة.

ومن جانب آخر أعلنت بريطانيا اعترافها باستقلال قطر وبحكم آل ثاني، وتعهدت بالمحافظة على سلامتها ضد أي عدوان تتعرض له [2].

ومع أنَّ هذه الاتفاقية قد أدخلت قطر ضمن إمارات الخليج العربية الأخرى الموقعة على اتفاقية السلام البحري مع بريطانيا، فإن بعض المؤرخين يعدون الاتفاقية مكسباً لقطر، وذلك لحصولها على اعتراف صريح باستقلالها وسيادتها تحت حكم آل ثاني، من جانب بريطانيا العظمى[3]، ومع ذلك بقي الشيخ محمد بن ثاني وولي عهده الشيخ قاسم، متحفظين بالعلاقة مع بريطانيا، نتيجة سياسة التردد بين الاتجاه إلى العثمانيين لمناوئة الإنكليز في البحرين، وبين اللجوء إلى الحماية البريطانية للتخلص من الضغط العثماني الواقع عليهم، وفيما بعد اختاروا التحول باتجاه بريطانيا، مستغلين موقع بلادهم الجغرافي كحد فاصل بين النفوذ البريطاني والنفوذ العثماني في المنطقة. ولكن هذا التحول لم يستمر طويلاً، فقد فضل الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني الذي أصبح الحاكم الفعلي منذ عام 1871 م، التحالف مع العثمانيين وقبول الحماية العثمانية على بلاده بين عامي (1871–1915) على التحالف مع بريطانيا، معللاً ذلك بأنَّ بلاده تتعرض لغزوات معادية من جهة البر من دول الجوار دون أن يحرك الإنجليز ساكناً، فكان لابدَّ من الاستعانة بالعثمانيين لتوفير الحماية لبلاده من تلك الناحية [4].

وقد وصلت الحملة العثمانية الأولى إلى قطر في تموز 1871، تنفيذاً لأهداف مدحت باشا والي بغداد في فرض سيادة الدولة العثمانية على الساحل الغربي للخليج العربي، وقام الشيخ قاسم برفع العلم العثماني على قصر الحكم وفوق قصره الخاص في الدوحة. وعلى أثر ذلك أصدرت الحكومة البريطانية احتجاجات فورية واتهامات للدولة العثمانية بأنَّها تخطط لاحتلال البحرين وساحل عمان المتصالح بهدف القضاء على المصالح البريطانية في المنطقة.

ومِمَّا لا شكَّ فيه أنَّ الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، دخل في تحد مع الإنجليز بقبوله التحالف والحماية العثمانية استمر ذلك التحدي منذ عام 1871 حتى تاريخ وفاته في عام 1913م [5].

وكانت أول أزمة تحدث بين الشيخ قاسم وبين البريطانيين حينما هاجمت جماعة من رعاياه من بني هاجر في كانون الأول 1874م سفينة تابعة لأحد رعايا بريطانيا من (بني شهر) أثناء رسوها في ميناء الخور شرق قطر، ونهبوا منها بعض الأموال والأقمشة والتمور التي كانت تخص بعض التجار الهنود في الدوحة. وعلى أثر ذلك أرسل الملازم البريطاني (فرايزر) Frazer إلى الشيخ محمد بن ثاني رسالة يطالبه بدفع التعويضات اللازمة لرعايا بريطانيا من التجار الهنود من جراء تلك الأعمال التي قام بها بعض رعاياه، وقدرت تلك التعويضات بنحو عشرة آلاف روبية هندية [6].

ومع أنَّ العلاقات القطرية – البريطانية شهدت كثيراً من الأزمات طيلة حياة الشيخ قاسم، وذلك بسبب الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية والبريطانية عليه، إلَّا أنَّ هذه العلاقات شهدت انفراجاً كبيراً وتحسناً ملحوظاً بين البلدين منذ عام 1913 م، وذلك لسببين: **الأول:** أنَّه في هذا العام وقعت اتفاقية بين بريطانيا والدولة العثمانية لتحديد نفوذهما في شرق الجزيرة العربية. وقد تخلت الحكومة العثمانية بموجب هذه الاتفاقية عن سيادتها على مشيخة قطر، ويرى بعض المحللين أنَّ هذا التنازل العثماني يرجع إلى الظروف السيئة التي كانت تمر بها الدولة العثمانية نتيجة حربها مع إيطاليا التي أدت إلى هزيمتها على يد الإيطاليين في طرابلس الغرب عام 1911 م، وكذلك انشغالها في حرب البلقان التي نشبت حينذاك ضد الوجود العثماني، فضلاً عن سقوط إقليم الإحساء بيد عبد العزيز بن سعود أمير الدولة السعودية الثالثة في أيار 1913، وطرد الحامية العثمانية منها [7].

الثاني: فقدان الدولة العثمانية صديقها وحليفها في المنطقة وهو الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني حاكم قطر الذي وافاه الأجل في 17 تموز 1913، وخلفه في الحكم ابنه الشيخ

عبد الله بن قاسم آل ثاني، الذي وثق علاقات بلاده منذ اليوم الأول مع بريطانيا وقبل التعاون معها في المجالات المختلفة كلّها [8].

وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى في أيلول 1914 م، انضمت الدولة العثمانية في الحرب إلى جانب ألمانيا ضد بريطانيا وحلفائها، نتيجة دور بريطانيا في زعزعة الثقة ما بين سكان شبه الجزيرة العربية والدولة العثمانية بقصد إزاحة النفوذ العثماني من المنطقة تماماً لكي تنفرد فيها. فقد استطاعت بريطانيا كسب ود معظم زعماء المنطقة في الوقوف إلى جانبها في الحرب ضد الدولة العثمانية، وكان الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني شيخ قطر ضمن زعماء شبه الجزيرة والخليج الذين انضموا إلى جانب بريطانيا بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وكان الدافع لذلك أن تحقق لهم بريطانيا كما وعدت الاستقلال والحرية، ولكن الذي حدث هو النقيض في نهاية الحرب، فقد أحكمت بريطانيا سيطرتها على المنطقة وأصبحت وحدها في الساحة دون منافس [9].

وقد أثرت الحرب في معيشة أهالي قطر، وانقطعت كثير من المواد الغذائية كالأرز والقمح والسكر والشاي والقهوة وغيرها من السلع الأخرى، كما توقفت الدول الأوربية والهند عن شراء اللؤلؤ، وقلت موارد البلاد من الضرائب الجمركية، الأمر الذي اضطر حاكم البلاد إلى طلب المساعدة المالية إلى بريطانيا، وتقديم المساعدات الغذائية له. ومن الملاحظ أنَّه مع انحياز الشيخ إلى بريطانيا في الحرب إلَّا أنَّه كان يقدم للحامية العثمانية في البلاد المساعدات المالية والغذائية بعد أن انقطعت الإمدادات عنها من الحكومة العثمانية بسبب الحصار البحري الذي فرضته القوات البحرية البريطانية على مياه الخليج لمنع وصول تلك الإمدادات إلى القوات العثمانية في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية[10].

وبعد أن علمت الحكومة البريطانية بسوء الحالة التي وصلت إليها الحامية العثمانية في قطر من جراء ذلك الحصار، طلبت السلطة البريطانية في الخليج إلى الشيخ عبد الله شيخ قطر، أن يبلغ قائد الحامية العثمانية في البلاد أنَّ عليهم الاستسلام والرحيل بسلام

على ظهر السفن البريطانية وإلا فإنهم سيتعرضون إلى ما لا يحمد عقباه من قبل القوات البريطانية. وقد قام الشيخ بإبلاغ الإنذار البريطاني للعثمانيين، الذين استجابوا فوراً للإنذار البريطاني حفاظاً على أرواحهم، وغادروا ميناء الدوحة يوم 19 أغسطس 1915 م على ظهر السفن البريطانية إلى البحرين، ومن ثم إلى الأناضول. وكان انسحاب الأتراك من قطر، فرصة لبريطانيا لضم آخر إمارة من إمارات الخليج العربي إلى مستعمراتها وإخضاعها للحماية البريطانية [11].

1. معاهدة الحماية البريطانية على قطر عام 1916 م.

بدأت بريطانيا سعيها في التوصل إلى توقيع اتفاقية معاهدة حماية مع حاكم قطر منذ أن وقعت الاتفاقية الإنجليزية– العثمانية عام 1913، التي تنازلت بموجبها الدولة العثمانية عن حقوقها في قطر، غير أنَّ الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني الذي كان الحاكم الشرعي حينذاك رفض الخضوع لحماية دولة لا ترتبط معه بعقيدة أو صلة جنس، ولكنه توفي في العام نفسه، وخلفه في الحكم ابنه الشيخ عبد الله الذي قبل الحماية البريطانية ووقع معها معاهدة بهذا الخصوص عام 1916م.

أدت الظروف دوراً مهماً لصالح بريطانيا. فقد انتهت الحرب العالمية الأولى بهزيمة الدولة العثمانية ودول المحور على يد بريطانيا وحلفائها، وكان من نتيجتها إرغام الدولة العثمانية التخلي عن المناطق جميعها الخاضعة لنفوذها خارج الأناضول، وقد كانت قطر ضمن المناطق التي انسحبت منها القوات العثمانية في سنة 1915، حيث خضعت للحماية البريطانية.

كما كان تخلي الدولة العثمانية عن نفوذها في قطر، وازدياد " القرصنة البحرية " على الساحل القطري بحسب بريطانيا، سبباً عجَّل بتوقيع معاهدة الحماية على قطر حتى تضمن بريطانيا المحافظة على وجودها ومصالحها في هذه المنطقة المهمة، ولاسيَّما أنَّ الشركات البريطانية والأمريكية كانت قد بدأت تحاول الكشف عن النفط في المنطقة بعد أن عثر عليه في مسجد سليمان في إيران سنة 1908م [12].

وقد وقعت المعاهدة يوم 3 تشرين الثاني 1916، في الدوحة بين الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني، والمقيم البريطاني في الخليج الكولونيل السير(برسي كوكس)، وتضمنت إحدى عشرة مادة. وقد تعهد الشيخ عبد الله، بموجب المادة الأولى من المعاهدة، أن يتعاون مع بريطانيا في القضاء على تجارة الرقيق، والقرصنة البحرية والحفاظ على السلم البحري بصورة عامة أسوة بشيوخ إمارات الساحل المتصالح (أبو ظبي، ودبي، والشارقة/ والفجيرة، وعجمان، ورأس الخيمة، وأم القوين)، وشيخ البحرين والكويت، كما تعهد الشيخ بموجب المادة الثالثة، بعدم استيراد الأسلحة أو بيعها في أراضيه، على أن تقوم الحكومة البريطانية بتزويده بخمسمئة قطعة سلاح مع الذخيرة سنوياً للاستعمال الشخصي ولتسليح أتباعه. كما تعهد بعدم إقامة أية علاقات مع دولة أخرى أو التنازل عن أي جزء من أراضيه لأي دولة إلَّا بموافقة الحكومة البريطانية، وكذلك بعدم منح أية امتيازات لصيد اللؤلؤ أو أي احتكارات أخرى دون موافقتها[13].

وقد تحفظ الشيخ عبد الله، على المواد 7، 8، 9، إذْ نصت المادة 7 على، السماح لرعايا بريطانيا (الهنود) بدخول البلاد لمزاولة النشاط التجاري. واعترض الشيخ على ذلك بدعوى أنَّ دخولهم سيؤدي إلى منافسة الأهالي في قوت يومهم ونشاطهم التجاري.

أمَّا المادة الثامنة، فقد نصت على تعيين معتمد بريطاني في البلاد، في حين كان يرى الشيخ أن البلاد ليست في حاجة لمثل هذا المسؤول في هذه المرحلة، ووعد بالنظر في ذلك مستقبلاً. وربما خشي الشيخ من تدخل المعتمد في الشؤون الداخلية، التي تدخل ضمن اختصاصه.

فيما تضمنت المادة التاسعة التي اعترض عليها الشيخ أيضاً إنشاء مكاتب للبريد والبرق واللاسلكي، وكان يرى الشيخ أنَّ البلاد ليست في حاجة لمثل هذه الخدمات في الوقت الحاضر، ولكنه وعد بدراستها والنظر فيها مستقبلاً.

وقد قبلت حكومة الهند البريطانية تحفظات شيخ قطر، ولاسيَّما أنَّه يعترف بها، ولكنه لا يفضّل تنفيذها في الوقت الراهن، على حد تعبير المقيم البريطاني في الخليج، على أن يتم

التفاوض معه بشأنها لاحقاً[14] ، ومن جانب آخر تعهدت بريطانيا بموجب المواد 2، 10، 11، بحماية قطر من جهة البحر، وبعدم السماح لأية جهة خارجية التدخل في الشؤون الداخلية في البلاد، كما تعهدت بمنح شيخ قطر من المساعدات ما يمنح لشيوخ الساحل المتصالح ولرعاياهم وسفنهم، وبحماية البلاد من أي عدوان تتعرض له ما لم يكن نتيجة استفزاز أو هجوم مسلح من قبل الشيخ أو رعاياه على الآخرين (15).

وعقب توقيع المعاهدة، أصدر الشيخ عبد الله وثيقة منفصلة هي بمنزلة إعلان لشعبه تعهد بموجبها بوقف استيراد السلاح والعتاد الحربي أو تصديره إلى أماكن أخرى. وحذر رعاياه من المتاجرة به، وأنَّ الأسلحة والذخائر الواردة أو المصدرة ستكون جميعها عرضة لمصادرتها من قبل البحرية البريطانية. وقد وصفت هذه الوثيقة بأنَّها كانت في صالح بريطانيا. علماً بأنَّ معاهدة الحماية الموقعة بين قطر وبريطانيا، كانت آخر المعاهدات التي وقعتها بريطانيا مع زعماء الخليج العربي. وبها أدخلت قطر إلى دائرة الحماية البريطانية. وحسب تعبير اللورد كرزون أن هذه المعاهدات جعلت منطقة الخليج العربي بحيرة بريطانية.

ومع خضوع قطر للحماية البريطانية، إلَّا أنَّها احتفظت بشخصيتها الدولية، واحتفظ شيخها باستقلاله على الأقل، فيما يتعلق بإدارة حكومته، إذْ إنَّ بريطانيا اكتفت بالإشراف على العلاقات الخارجية للإمارة، وبتعيين مستشار إنجليزي لمعاونة الحاكم وتقديم النصح والإرشاد له، وتقوية العلاقات بين قطر وبريطانيا[16]. ولا شكَّ في أنَّ قطر أفادت من المعاهدة بحصولها على تعهد من بريطانيا بالمحافظة على كيانها من أي عدوان يستهدفها سواء من جهة البحر أو من جهة البر. وكانت السياسة البريطانية تقتصر فيما سبق على الالتزام بمواجهة الاعتداءات البحرية فقط. ولذلك نرى بريطانيا بحكم مسؤوليتها عن الشؤون الخارجية لقطر، تتولى تسوية خلافات الحدود مع السعودية التي نشأت على أثر منح شيخ قطر امتيازات النفط للشركة الإنجليزية–الفارسية بين 1932–1935م[17] .

ومع أنَّ المعاهدة وقعت بالأحرف الأولى بين شيخ قطر والمقيم البريطاني في الخليج في 3 تشرين الثاني 1916، إلَّا أَنَّ التصديق النهائي عليها قد جرى في سنة 1918، من قبل وزارة حكومة الهند البريطانية، بعد مراجعتها والاطلاع على الترجمة الإنجليزية والعربية لها، وأُرسِلَتْ إلى المقيم السياسي البريطاني السير برسي كوكس وإلى الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني حاكم قطر للتصديق عليها، الذي جرى في 23 من شهر آذار من عام 1918 م.

وما إنْ وضعت الحرب العالمية أوزارها عام 1918 م، حتى منحت الحكومة البريطانية شيخ قطر لقب (السير) ويعني السيّد؛ وبذلك تميز عن شيوخ الساحل العماني المتصالح نتيجة لما كان له من دور في الحرب لصالح بريطانيا، ولقيامه بتنفيذ مطالب بريطانيا في إخراج العثمانيين من قطر في سنة 1915م [18].

2. اتفاقيات النفط ومسألة الحدود القطرية – السعودية والموقف البريطاني

نستهل الحديث عن اتفاقيات النفط بالإشارة إلى مسألة الحدود التي برزت بعد دخول الشركات النفطية إلى منطقة الخليج العربي، وبهذا الخصوص يمكن القول، إن حكام منطقة الخليج العربي لم يولوا هذه المسألة أهمية من قبل، فتارة تقرر السيادة على أساس التبعية القبلية، وتارةً أخرى على التبعية لمذهب معين، وعلى هذا الأساس كان الحاكم يباشر صلاحياته على أية أرض نتيجة نفوذه على القبائل المستقرة فيها الذين يدينون له بالولاء[19]، وقد برزت مسألة الحدود وأول مرة عندما قام الوالي العثماني في منطقة الإحساء بإرسال فرقة من الجنود في شهر تموز 1909، لاحتلال جزيرة الزخنونية الواقعة في الجنوب الشرقي من ميناء العقير والتي تبعد عشرة أميال من الساحل الغربي لخليج سلوى. ورَفَعَتْ هذه الفرقة العلم العثماني فوق الجزيرة. وإزاء ذلك سارعت الحكومة البريطانية إلى الاحتجاج على الحكومة العثمانية، بحجة أنَّ احتلال الجزيرة يعدُّ جزءاً من مخطط الدولة العثمانية الذي يستهدف السيطرة على ساحل قطر، والساحل المهادن. ونتيجة للضغط البريطاني اضطرت الدولة العثمانية إلى سحب قواتها من هناك في 26

تشرين الثاني من العام نفسه [20]، وربما كانت الظروف التي تعاني منها الدولة العثمانية من جراء حروبها مع إيطاليا في ليبيا، وفي البلقان، ومع روسيا قد اضطرتها إلى التنازل لبريطانيا عما كانت تدعيه من أنَّ سيادتها تشمل معظم الساحل الشرقي للخليج العربي. وكان إبراهيم حقي باشا وزير خارجية الدولة العثمانية في مقدمة المطالبين بضرورة تسوية الخلاف مع بريطانيا في مسألة نفوذ كل منهما في المنطقة.

وبالفعل بدأت المفاوضات بين البلدين لحل هذه المسألة في شباط 1911، وانتهت هذه المفاوضات بين الجانبين بتوقيعهما بالأحرف الأولى على تحديد الحدود بين النفوذ البريطاني – العثماني في المنطقة في 29 تموز 1913 م، وقعها عن الجانب العثماني وزير الخارجية إبراهيم حقي باشا، وعن الجانب البريطاني وزير الخارجية البريطاني السير (إدوارد جراي) Edward Gray[21]، وقد نصت المادة الحادية عشرة من الاتفاقية، أن تتنازل الدولة العثمانية عن سيادتها على قطر، على أن يحكمها الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني وأسرته بالولاية من بعده، وتتعهد بريطانيا بعدم السماح لأية جهة ما بالاعتداء على قطر، أو التدخل في شؤونها الداخلية.

وبتوقيع هذه الاتفاقية التي تنازلت بموجبها الدولة العثمانية عن سيادتها على قطر لبريطانيا، تكون العلاقات القطرية – البريطانية قد دخلت مرحلة جديدة مهدت لمعاهدة الحماية البريطانية على قطر التي وقعت في 3 تشرين الثاني 1916 م بين المعتمد البريطاني في الخليج السير (برسي كوكس) Percy Cox، وحاكم قطر الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني.

وفي العام نفسه الذي وقعت فيه الاتفاقية الإنجليزية – العثمانية تمكن عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود أمير الدولة السعودية الثالثة من طرد القوات العثمانية من منطقة الإحساء وإخضاعها لحكمه. وقد تعهد ابن سعود بموجب معاهدة القطيف التي وقعها مع بريطانيا في سنة 1915 م، بالالتزام بعلاقات الود مع الإمارات الواقعة تحت الحماية البريطانية [22].

ويذكر العناني، أنَّه مع أنَّ علاقة حاكم قطر الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني بآل سعود منذ عهد الأمير فيصل بن تركي أمير الدولة السعودية الثانية كانت علاقات ممتازة وكذلك كانت مع أمير الدولة السعودية الثالثة عبد العزيز بن سعود، عند استعادته حكم آل سعود على نجد من ابن الرشيد، إلَّا أنَّ دخول ابن سعود المفاجئ الإحساء عام 1913م، كاد أن يحدث أزمة بين البلدين لولا أنَّ الشيخ قاسم وافته المنية يوم 17 تموز 1913م وتولى بعده ابنه الشيخ عبد الله الذي وثق علاقته مع ابن سعود [23].

وقد نصت معاهدة جدة التي وقعتها بريطانيا مع ابن السعود في 27 أيار 1927م على ما يلي: «يتعهد صاحب الجلالة ملك الحجاز ونَجْد وملحقاتها بالمحافظة على علاقات الود والسلم مع الكويت والبحرين ومشايخ قطر والساحل العماني الذين لهم معاهدات خاصة مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية» [24] .

وخلاصة القول فيما يتعلق بمسألة الحدود القطرية – السعودية التي ظهرت مع بداية البحث والتنقيب عن النفط، أنَّه على الرغم من الاحتجاجات السعودية ضد شركات النفط العاملة بقطر فقد استمرت الشركات في عمليات استخراج النفط من شبه جزيرة قطر دون توقف. وقد تم العثور على النفط بكميات تجارية من منطقة دخان عام 1940، وتأسست شركة النفط القطرية المحدودة. ولكن أعمال التنقيب واستخراج النفط توقفت في 8 حزيران 1942، بسبب الحرب العالمية الثانية التي كانت مستعرة آنذاك. وقد استأنفت الشركة أعمالها مع بداية عام 1946. وفي شهر كانون الأول 1949، صُدِّرَتْ أول شحنة من النفط الخام القطري إلى الخارج من ميناء مسيعيد الواقع على الساحل الجنوبي الشرقي للبلاد[25]، مع أنَّ الاتصالات واللقاءات بين السعوديين والإنجليز استمرت بينهما قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها بقصد تسوية مسألة الحدود بين قطر وبين السعودية، إلَّا أنَّهما لم يصلا إلى حلول نهائية للمشكلة [26]؛ ولذلك بقيت هذه الأزمة قائمة بين البلدين حتى عام 2001 م، حيث تم في 21 آذار 2001م، التوقيع بالديوان الأميري بالدوحة على محضر الاتفاقية النهائي لترسيم الحدود البرية، ودوحة سلوى، والخرائط

المرفقة بهما، وقعها عن الجانب القطري وزير خارجيتها الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، ووقعها عن السعودية وزير خارجيتها الأمير سعود بن فيصل آل سعود[27]. وبهذا الاتفاق تكون مسألة الحدود القطرية – السعودية، شبه منتهية. وهذا يؤكد لنا لو أنَّ الدول الكبرى التي تكون لها مصالح في الأزمات تركت الدول الأخرى وشأنها وامتنعت عن التدخل في شؤونها لانحلت المشكلات جميعها بين الدول بالطرائق السلمية، ولاسيَّما إذا توافرت لدى الأطراف النيات الطيبة.

3. تجديد معاهدة الحماية عام 1935م:

استغلت بريطانيا انفرادها بمنطقة الخليج العربي ولاسيَّما بعد الحرب العالمية الأولى، فأرادت لزعماء المنطقة تنفيذ ما تراه يخدم المصالح البريطانية. وقد أشرنا إلى أن معاهدة الحماية التي وقعت في عام 1916 م مع قطر لم تكن شاملة لحماية البلاد، فكانت تقتصر على حماية قطر من جهة البحر، ونظراً إلى تزايد تخوف شيخ قطر من عدوان بري على بلاده، بعث برسالة إلى الحكومة البريطانية عبر المقيم البريطاني في الخليج (فاول) Fowel في الأول من شهر أيار عام 1935، يطلب تجديد الحماية على أن تشتمل المعاهدة الجديدة الحماية الشاملة على البلاد براً وبحراً. وفي 11 أيار تسلم الشيخ عبد الله رسالة جوابية من المقيم البريطاني بإيعاز من حكومته يقول فيها، إنَّ الحكومة البريطانية على استعداد لتلبية مطالبكم بشرط أن تجددوا اتفاقية امتياز النفط للشركة الإنجليزية – الفارسية، وأن تكون الحماية ضد أية هجمات خطيرة تتعرض لها قطر من جهة البر، وأن تكون الوسائل في ذلك باستخدام القوة الجوية الملكية، على أن يتم توفير التسهيلات اللازمة لسلاح الجو كلّها في البلاد، من ذلك استخدام التلغراف اللاسلكي، وأماكن للهبوط، ومخازن للبترول، والحاجيات الأخرى، وأن يكون من حق سلاح الجو الملكي زيارة قطر عندما تقتضي الحاجة لذلك[28]. وهنا نَلْحَظُ أنَّ بريطانيا استغلت حاجة شيخ قطر للحماية الفعلية فقامت بفرض شروطها ولاسيَّما بعد أن علمت أنَّ هناك محاولات تجري من قبل الشركات النفطية الأمريكية لإقناع الشيخ عبد الله حاكم قطر

بمنحها حق الامتياز في استخراج النفط من أراضيه، مع بعض الامتيازات التي تفوق ما حصل عليها من قبل الشركات البريطانية النفطية.

كما أنَّ بريطانيا أرادت تطبيق البنود 7، 8، 9 من معاهدة 1916 م، التي كان الشيخ عبد الله متحفظاً عليها والخاصة بتعيين معتمد بريطاني في البلاد، وإقامة دائرة للبريد ومنشآت للبرق واللاسلكي، والسماح لرعايا بريطانيا من الهنود وغيرهم الدخول إلى قطر لمزاولة النشاط التجاري والأعمال الأخرى في البلاد.

وقد اضطر شيخ قطر إلى قبول الشروط البريطانية، والتعهد بالالتزام بنصوص معاهدة 1916، وبالمعاهدة الجديدة 1935، هو وورثته من بعده. وعلى هذا الأساس وقع الشيخ عبد الله ابن قاسم آل ثاني حاكم قطر مع الكولونيل (فاول) المقيم السياسي البريطاني في الخليج الذي أناب عن حكومته، على تجديد معاهدة الحماية في 24 أيار 1935م، وبتوقيع هذه الاتفاقية البريطانية أصبحت الحماية شاملة على قطر من أي اعتداء بري أو بحري أو جوي. وقد تعهدت بريطانيا التي اعترفت بالشيخ حمد بن عبد الله ولياً للعهد عام 1935م، بالوقوف إلى جانب الشيخ عبد الله وولي عهده ضد أية متاعب قد تحدث لهما، سواء من الداخل أو من الخارج. وسبق توقيع المعاهدة بأسبوع أي في 17 أيار 1935، عقد اتفاق جديد بين مندوب الشركة الإنجليزية – الفارسية والشيخ عبد الله بن قاسم منح بموجبه الأخير الشركة امتيازاً للقيام بعمليات التنقيب واستخراج البترول من أراضيه.

وأعلن عن تأسيس شركة البترول القطرية المحدودة. غير أنَّ الصعوبات التي واجهتها الشركة أجبرتها على التنازل عن امتيازها إلى شركة بترول العراق [29].

وقد جاء هذا التجديد للشركة الإنجليزية نتيجة للضغط الذي مارسته الحكومة البريطانية على شيخ قطر الذي سبق له القيام بزيارة للملك عبد العزيز آل سعود في الرياض في شهر آب 1933م، وذكر أنَّه أجرى مباحثات مع ابن سعود، تناولت مسألة النفط، اقتنع الشيخ من خلالها بمنح امتياز للشركات الأمريكية للبحث عن النفط في

أراضيه بدلاً من الشركات الإنجليزية. وتذكر المصادر أنَّ المقيم البريطاني في الخليج لَحَظَ أنَّ الشيخ عبد الله قد تغير كثيراً عند عودته، وأنَّه أصبح يفضل الشركات النفطية الأمريكية التي وعدته ببعض الامتيازات التي تفوق ما وعدته به الشركات البريطانية [30].

4. المفاوضات البريطانية – القطرية بشأن المطار:

ظهر سلاح الجو البريطاني إلى الوجود في عام 1918، وأنشئت له وزارة أنيط بها الدفاع عن القواعد البريطانية في المنطقة العربية، وكذلك في الدفاع عن حقول النفط والمصالح البريطانية في شبه الجزيرة العربية والخليج العربي. وبدأت وزارة الطيران الملكي البريطاني في عام 1929م، تتصل مع زعماء الخليج العربي في محاولة منها لإقناعهم بالموافقة على إنشاء مطارات لاستقبال مهمات سلاح الجو البريطاني وتسهيلها. غير أنَّ تلك المحاولات البريطانية واجهت في بداية الأمر معارضة شديدة من زعماء المنطقة، وبالتحديد من جانب شيخ قطر. ولكن مع ذلك فقد استطاع الإنجليز عن طريق الترغيب والترهيب إبرام اتفاقية مع الشيخ سلطان ابن صقر القاسمي شيخ الشارقة يوم 22 تموز 1932م، وافق الشيخ بمقتضاها على إقامة مطار في الشارقة لتسهيل مهمة هبوط الطائرات البريطانية. وفي 6 حزيران 1938م، وقعت اتفاقية مماثلة مع شيخ دبي، وتبعهما بقية شيوخ الساحل المهادن بما فيهم شيخ قطر. وجميعهم تعهدوا لبريطانيا وبالتحديد في أثناء الحرب العالمية الثانية، بتسهيل مهمات الاتصالات الجوية عبر أراضيهم، على أن تلتزم بريطانيا بحمايتهم وتقديم المساعدات المالية لهم [31].

وفي الأول من تشرين الثاني 1932، هبطت أول طائرة بريطانية في الشارقة وهي في طريقها إلى الهند. ومِمَّا لا شكَّ فيه أنَّ اكتشاف النفط في البحرين عام 1932م، وافتتاح الخط الجوي على الساحل العربي لإمارات الساحل المتصالح وإمارة قطر بصورة خاصة في العام نفسه، قد أعطى لمخططي السياسة البريطانية قيمة كبيرة في المنطقة[32]، وتذكر بعض المصادر أنَّ المفاوضات بين الحكومة البريطانية والشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني بشأن بناء مطار لهبوط الطائرات البريطانية في الدوحة استمرت بين

عامي 1931 و1933 م، فقد تلقى الشيخ عبد الله حاكم قطر في 23 تموز 1931 م، رسالة من الوكيل السياسي البريطاني في البحرين (باليوز) يبلغه بأنَّه سيقوم بزيارته في الدوحة لبحث إنشاء مطار لهبوط الطائرات البريطانية في الدوحة. ولكن مباحثاته بشأن المطار مع الشيخ عبد الله لم تحقق الهدف الذي جاء من أجله، وذلك بسبب رفض شيخ قطر لمطالب بريطانيا بإنشاء مطار على أرضه[33]، لأنَّه كان يخشى أنَّ ذلك سيؤدي إلى السيطرة على البلاد، وانتزاع بعض مسؤولياته بوصفه حاكماً شرعياً للبلاد. وإزاء رفض الشيخ إقامة مطار في الدوحة، طلبت بريطانيا إليه الموافقة على إنشاء مطار في منطقة الريان الواقعة على بعد نحو 8 كيلو مترات عن الدوحة. وبدءاً من الأول من تشرين الثاني 1932م شرعت طائرات سلاح الجو البريطاني تطير بانتظام عبر قطر[34].

ولم يجد الشيخ عبد الله بداً من الاستجابة للمطالب البريطانية، ولكنه لم يكتم ما في نفسه إزاء هذا التهديد الذي يتنافى مع الحقوق الدولية، إذْ قام بإرسال رسالة جوابية إلى المقيم البريطاني في بوشهر جاء فيها: «لاشكَّ أنَّ هناك سوء فهم من الجانب البريطاني، وأننا على استعداد لتقديم التسهيلات المطلوبة الخاصة بهبوط الطائرات البريطانية، ولكننا نطالب بريطانيا مقابل إنشاء المطار أن تلتزم بالدفاع عن البلاد إزاء من تسول له نفسه من القبائل المساس بأمنها أو بالتعدي على الطائرات عند هبوطها». وانتقد في الوقت نفسه ما تضمنته رسالة المقيم من تهديد له شخصياً، وتساءل «متى كنا أعداء لدولة بريطانيا العظمى؟، ولكن إذا قلنا: إننا أحرار في بلادنا، وطلبنا إلى الدولة أن نتفق بما يوافق مصلحة الطرفين، وتمسكنا بحقنا في ذلك، هل هذا يعبر عنه بإظهار عداوة؟ ! ولا أخالكم تجهلون مبدأ الإخاء والمساواة وحرية الممالك التي من أكبر أنصارها دولة بريطانيا العظمى، فإذا نحن حفظنا حقاً لنا تُقِرُّه عموم الممالك وتؤيده الشعوب جميعها هل نكون مسؤولين !؟» [35].

ويمكن القول: إنَّه بعد إزالة سوء الفهم بين الجانبين تم الاتفاق على إنشاء مطار الدوحة، وهبطت أول طائرة بريطانية على أرض المطار يوم 1934/5/9 م، وكان على متنها عدد من خبراء البترول ووكيل المعتمد السياسي البريطاني في البحرين (لوش)، وطاقم الطائرة. وكان في استقبالهم ولي عهد حاكم قطر الشيخ حمد بن عبد الله آل ثاني، الذي اصطحبهم معه لمقابلة والده شيخ قطر الموجود في منطقة أم القهاب للسلام عليه. وهكذا انتهت هذه القضية بعد أن تعهدت بريطانيا في معاهدة تجديد الحماية عام 1935 م، بحماية الشيخ والبلاد براً وبحراً [36].

5. مطالبة قطر بريطانيا السماح لها باستيراد السلاح

نصت المادة الثالثة من معاهدة الحماية لعام 1916 م، على أن تقوم بريطانيا بتزويد شيخ قطر بـ(500 بندقية، و5000 من الذخيرة سنوياً) للاستعمال الشخصي ولتسليح أتباعه من الحرس، على أن يتعهد الشيخ بمنع استيراد الأسلحة وبيعها، وبمنع رعاياه من المتاجرة بها. وفي عام 1925 م، تقدم شيخ قطر بطلب إلى الحكومة البريطانية طالباً تزويده بالأسلحة لاستخدامها في الدفاع عن بلاده من جهة البر، غير أنَّ حكومة الهند البريطانية رفضت تلبية طلبه بدعوى أنها ملزمة بحمايته، ومن ثُمَّ لا داعي لتزويده بالسلاح. وكان رفض بريطانيا تزويد الشيخ عبد الله بالسلاح من الأسباب التي أدت إلى توتر في العلاقات بين الجانبين، ورفض الشيخ استقبال مندوب شركة النفط الإنجليزية – الفارسية في 1926/1/10 م، كما رفض السماح بدخول رعايا بريطانيا متعللاً بعدم استتباب الأمن لعدم وجود الأسلحة لدى أتباعه [37]، ولكن الشيخ عبد الله، اضطر بعد بضع سنوات وبالتحديد في عام 1938 م، إلى الاتصال بالجانب البريطاني طالباً تزويده ببعض السيارات المصفحة والأسلحة للدفاع عن بلاده. ولكن الجانب البريطاني للمرة الثانية يرفض طلب الشيخ، فقد رد المقيم السياسي البريطاني في الخليج على طلب الشيخ قائلاً: «إن المصفحات الثقيلة ليست صالحة للعمل في بلاده، كما أنَّه ليس هناك ضرورة لتزويده بالسلاح مادامت تعهدت له بريطانيا بالحماية».

فكان رد الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني برفضه قبول طلب بريطانيا تعيين معتمد بريطاني في قطر[38]، وكانت بريطانيا تتذرع في كل مرة أن امتلاك الشيخ للأسلحة ليس ضرورياً ما دامت بريطانيا قد تعهدت له بحمايته وحماية بلاده، في حين كان الشيخ يرى أن المادة الثالثة من معاهدة 1916، قد أعطته هذا الحق، وأنَّ على بريطانيا تنفيذ ما وعدت به. وقد أصر الشيخ عبد الله على موقفه بشأن حصوله على السلاح عند تجديد معاهدة الحماية عام 1935 م. وتشير المذكرة البريطانية إلى أنَّ الشيخ عبد الله، كان لديه بضع مئات من البدو غير النظاميين من حملة البنادق المتنوعة مع ذخائرها، ولديه بعض السيارات الصالحة للنقل والمجهزة بالأسلحة الأوتوماتيكية الخفيفة[39]، غير أنَّ المصدر الذي بين أيدينا يذكر أن المقيم البريطاني في الخليج اقترح على حكومته قبل الحرب العالمية الثانية القيام بتشجيع حاكم قطر على شراء بعض الأسلحة والعربات العسكرية، وأن يباع له السلاح بشروط سهلة [40].

ولكن استمرار رفض بريطانيا تزويد حاكم قطر بالأسلحة اللازمة بسبب رفض الشيخ عبد الله، قبول معتمد بريطاني في بلاده، دعا بريطانيا إلى اللجوء إلى حيلة أسندت من خلالها إلى أحد الأطباء الإنجليز في مستشفى الرميلة بالدوحة مهمة القيام بدور المعتمد السياسي في قطر فضلاً عن عمله كطبيب [41].

الخاتمة:

بعد دراستنا لتاريخ العلاقات القطرية البريطانية بين عامي 1914– 1935م، استنتجنا ما يأتي:

1. نشوء دولة قطر بسبب الخلافات العربية – العربية وتدخل بريطانيا السافر في شؤون منطقة الخليج العربي ومن ثَمَّ ترسيخ سياسة التجزئة.
2. أدى ضعف التنسيق العربي – العربي في الخليج والخلافات السياسية والقبلية فيما بينهم، وضعف الدولة العثمانية (الرجل المريض) إلى هيمنة بريطانيا على شؤون المنطقة وتحكمها فيها إلى بداية سبعينيات القرن العشرين والتي أسست لما نشهده الآن من سياسات في تلك المنطقة.
3. كان من نتيجة ذلك الانقسام والضعف العربي فرض بريطانيا لمعاهداتٍ عدة غير متكافئة، حيث نصبت نفسها حكماً يضمن استمرار بقائها أطول مدّة ممكنة من الزمن.
4. أدى ظهور النفط في الخليج العربي وخصوصاً في قطر، لأن يكون ذلك نعمةً ونقمة في الوقت ذاته، إذْ مهدت تلك الاكتشافات النفطية لعصر جديد من الهيمنة على المنطقة صبغت المنطقة بسياسة التبعية للغرب حتى يومنا هذا.

اتفاقية عام ١٨٦٨ بين الشيخ محمد بن ثاني والحكومة البريطانية ، بشأن السلام البحري(*)

أتعهد أنا ، محمد بن ثاني شيخ قطر ، بموجب هذه الاتفاقية أمام الله ، بتنفيذ المواد الموضحة فيما يلي ، والتي تم الاتفاق عليها ، بيني وبين اللفتنانت كولونيل بيلي ، المقيم السياسي لحكومة صاحبة الجلالة البريطانية في الخليج (الفارسي) :

أولاً : أتعهد بالعودة إلى الدوحة والإقامة بسلام في مينائها .

ثانياً : أتعهد بأن لا أقوم بأية أعمال عدوانية في البحر ، مهما كانت الأسباب، وعندما تنشب أية نزاعات ، أو سوء تفاهم ، فإنني أتعهد ، في جميع الحالات ، أن أرجع إلى المقيم السياسي البريطاني بشأنها .

ثالثاً : أتعهد بأن لا أساعد محمد بن خليفة ، تحت أية ظروف ، أو أقيم معه أية ارتباطات من أي نوع .

رابعاً : أتعهد كذلك بأنه إذا وقع محمد بن خليفة في يدي ، أن أسلمه للمقيم السياسي .

خامساً : أتعهد بأن أحافظ للشيخ علي بن خليفة ، شيخ البحرين ، على كافة العلاقات التي كانت قائمة فيما بيننا وبين شيخ البحرين ، حتى الآن ، وفي حالة حدوث أي خلاف في الرأي ، ينشأ عن أي مشكلة ، سواء بشأن أي دفعات مالية أو خلافها ، فإننا نحيل هذا الخلاف إلى المقيم السياسي البريطاني .

- وقعت بحضوري من جانب محمد بن ثاني شيخ قطر .

٢٤ جمادى الأولى ١٢٨٥ هـ

١٢ سبتمبر ١٨٦٨ م

توقيـع

اللفتنانت كولونيل لويس بيلي

المقيم السياسي لصاحبة الجلالة البريطانية في الخليج

الكابتن ر . أ . براون

قائد سفينة صاحبة الجلالة «فيجيلانت»

تجديـد الحماية عام ١٩٣٥

مكتب المقيم السياسي
في الخليج (الفارسي)

مؤرخ في الحادي عشر من آيار – مايو ١٩٣٥م
رقم س/١٢٨ لعام ١٩٣٥م

الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني ، C.I.E. (*)
حاكـم قطـر المحترم

بعد التحيات

بالإشارة إلى رسالتكم رقم ٥٤/٨ المؤرخة في ١٨ نيسان – أبريل ١٩٣٥م (١٤ محرم ١٣٥٤هـ)حول موضوع الحماية التي تكون الحكومة البريطانية على استعداد لتقديمها لكم على البر ، حيث أنكم في هذه الرسالة تسألون عن الترتيبات التي تنوي الحكومة اتخاذها حول موضوع الحماية هذا .

٢ – أن تعليماتي من حكومة جلالته تخولني إجابتكم بما يلي :

(أ) سوف تمنح الحماية لكم على شرط – وهو ما كنت قد أوضحته لكم شفهياً – أن تعطوا امتياز النفط الذي تقوم شركة الزيت الأنجلو – فارسية بالتفاوض بشأنه ، لتلك الشركة .

(ب) إن حماية حكومة جلالته – كما سبق أن أوضحت لكم شفهياً – سوف تتعلق بأي اعتداء خارجي ، مثل تلك الغزوات أو الاعتداءات الخطيرة التي

(*) في نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ منحت الحكومة البريطانية شيخ قطر هذا اللقب (CIE) وهي تعني : Campanion of (the order of) The Indian Empire «صديق الامبراطورية الهندية» وبذلك أصبح يتميز عن شيوخ الساحل العُماني بسبب علاقاته الممتازة ببريطانيا خلال الحرب.

تتعرض لها أراضيكم من خارج حدودكم ، فهذه الحماية ، كما أوضحت لكم شفوياً أثناء زيارتي الأخيرة وهو ما وافقتم عليه ، تعني بطبيعة الحال ، الغزوات الخطيرة ، وليس الاعتداءات الصغيرة ، وفيما يتعلق بهذا الأمر ، تتوقع حكومة جلالته منكم اتخاذ كافة الخطوات المعقولة للدفاع عن أنفسكم والحفاظ على الأمن داخل حدودكم .

(ج) أما بشأن الأساليب التي تقترحها حكومة جلالته لمساعدتكم ، فإنها تقترح تنفيذ هذا الأمر من خلال سلاح الجو الملكي .

(د) أنكم تعلمون بالطبع أنه لكي تتمكن الطائرات في الحالات الطارئة من المجئ لمساعدتكم في أسرع وقت ممكن ولتمكينها من مباشرة مهامها بصورة فعّالة عند وصولها فإنه من الضروري لسلاح الجو الملكي الحصول على تسهيلات معينة في أراضيكم ، هذه التسهيلات هي كالتالي : حرية استعمال التلغراف اللاسكي عند الضرورة لأنه كما تعلمون ، فإن جوهر الدفاع بواسطة الطائرات يكمن في سرعة الاتصال ، وإعداد بعض الأماكن لنزول الطائرات سيكون ضرورياً أيضاً بالإضافة إلى بعض الترتيبات لتخزين الوقود والاحتياجات الأخرى الضرورية لتتمكن الطائرات من العمل بفاعلية، وسيتطلب الأمر أيضاً قيام طائرات وضباط من سلاح الجو الملكي بزيارة قطر من وقت لآخر ، عندما يرى قائد هذا السلاح ضرورة لذلك من أجل معاينة ترتيبات سلاح الجو الدفاعية ومن أجل الحصول على المعلومات بالتعاون معكم التي ستكون ضرورية لهم لإعداد خططهم في الدفاع عنكم.

وتفضلوا بقبول فائق الحترام ،

توقيع وختم

ليوتنانت كولونيل سي . سي . فاول
المقيم السياسي في الخليج (الفارسي)

مأخوذ عن : R/15/1/632, pp. 36 - 38.

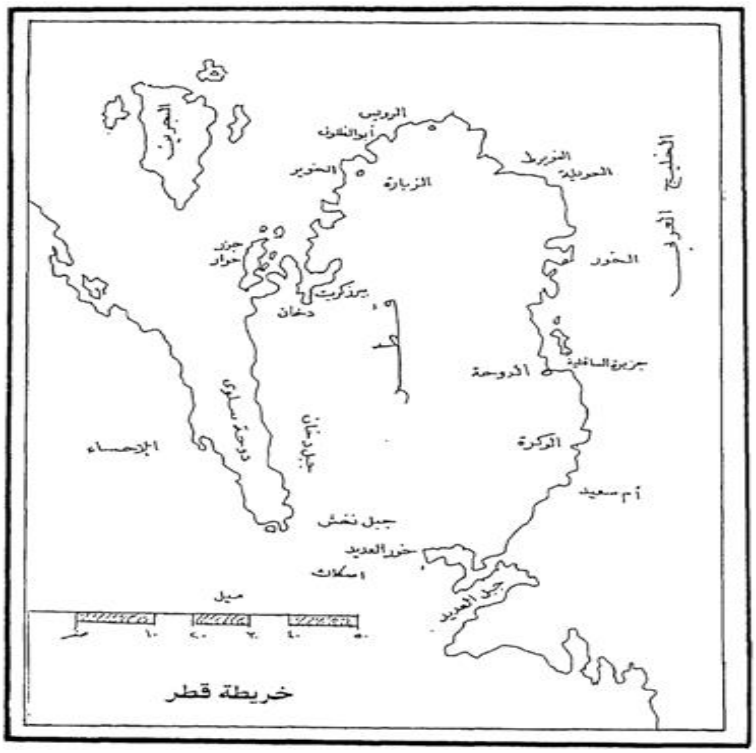
البحرين
الزبارة
الخور
الدوحة
الوكرة
أم سعيد
جبل نخش
خور العديد
جبل العويد
الإحساء
ميل
خريطة قطر

هوامش البحث:

(1). أحمد العناني (مدير قسم الوثائق بالديوان الأميري القطري سابقاً): الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، ومشكلات الزعامة المحلية في الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، عدد 2، 1981، م. 13، ص. 190. ومصطلح القرصنة بريطاني بحت أعلنت عنه لتصف دفاع القواسم في الخليج العربي عن مياههم الإقليمية بالقرصنة .

(2). وثيقة، الأرشيف الهندي، دلهي، م. 21، ص. 255؛ قطر في دليل الخليج (كتاب مستقل)، قسم الوثائق والأبحاث بمكتب الأمير، قصر الدوحة، ط. 1، 1981، ص – ص. 36-40.

(3). عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين (1868-1916)، ذات السلاسل، الكويت، ط. 2، 1980، ص – ص. 47-48.

(4). محمد عدنان مراد، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي جذوره التاريخية وأبعاده، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق، ط. 1، 1984، ص. 317.

(5). لجنة تدوين تاريخ قطر، مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية، مؤسسة دار العلوم للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة، قطر، 1976، ج 2، ص –ص. 928-934؛ وانظر: أحمد العناني، المرجع السابق، ص –ص. 190-196.

(6). جمال زكريا قاسم، الخليج العربي (1914-1945)، مطبعة المدني، القاهرة، ط. 1، 1973، ص. 269؛ وأيضاً ، منيرة عبد الله العرينات، علاقة نجد بالقوى المحيطة (1902-1914)، دار ذات السلاسل، الكويت، ط. 1، 1990، ص. 208.

(7). موضى بنت منصور بن عبد العزيز، الملك عبد العزيز ومؤتمر الكويت 1923-1924، دار السياق للتوزيع، بيروت، ط. 2، 1992، ص–ص. 20-21.

(8). محمد مرسي عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، دار النفائس، بيروت، منشورات دار القلم، الكويت، ط. 1، 1981، ص–ص. 224–225.

(9). محمد شريف الشيباني، إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر، مطابع دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1962، ج 1، ص ص. 302–306؛ وأيضاً: جلال يحيى، العالم العربي الحديث، دار المعارف المصرية، 1985، ص. 481؛ وانظر: إبراهيم جار الله بن دخنة التميمي، المعاضيد وقطر تاريخ ونسب وحضارة، الكويت، ط. 1، 1999، ص. 352.

(10) المرجع السابق ، ص 354.

(11). محمود حسن الصراف، تطور قطر السياسي والاجتماعي في عهد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، مكان الطبع غير معروف، 1984، ص. 136؛ وأيضاً: عبد العزيز محمد المنصور، مرجع سابق، ص. 204؛ وأيضاً: قطر وثروتها النفطية (كتاب العهد)، مطابع العهد، الدوحة، 1984، ص ص. 71–72.

(12). I.O.R/ 15/2/5/14/2/14 and R/ 15/1/626.

(13). F.O.371,3047. 7th February, 1917.

وانظر: قسم محمود حسن الصراف، المرجع السابق، ص–ص. 181–183.

(14). F.O.371m, 3047. 7th Feb, 1917.

(15). من وثائق الديوان الأميري القطري مجموعة 1916 م، للمزيد من الإطلاع، انظر نص الوثيقة في كتاب: وثائق التاريخ القطري (1868–1949)، المطبعة الأهلية، الدوحة، قطر، 1979، ج 2، ص–ص. 13–17؛ وانظر: وثائق مكتبة وزارة الهند في لندن تحت رقم L/Pand S/20/C158E.

(16). إعلان من الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني إلى شعبه بعدم استيراد الأسلحة أو بيعها في 3 نوفمبر 1916 م، قسم الوثائق بمكتب أمير دولة قطر، قصر الدوحة، وهي منشورة في أكثر من مصدر. (انظر: عبد العزيز محمد المنصور 1868-1916)، في الملحق ص-ص. 265-269).

(17). عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي، دراسة وثائقية، دار المريخ، الرياض، ط. 1، 1981، ص. 271؛ وانظر: محمد حسن الصراف، المرجع السابق، ص-ص. 192-195.

(18). L/P and S/10/2182. Persian Gulf and Arabia and Qatar Affairs.

وأيضاً: أحمد زكريا الشلق، فصول من تاريخ قطر السياسي، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، ط. 1، 1999، ص. 66؛ ثم كتاب العهد، قطر وثروتها النفطية، ص. 67.

(19). صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، 1974، ص-ص. 83-84؛ وانظر: محمد مرسي عبد الله، مرجع سابق، ص. 396.

(20). F.O. 424, 221. No. 97-Nov, 1909.

وانظر: عبد العزيز محمد المنصور، مرجع سابق، ص. 202.

(21). F.O. 424, 238. No. 45, Declaration Communicated to Foreign Office July 29, 1913

وأيضاً: إبراهيم جار الله دخنة، مرجع سابق، ص-ص. 351-353.

(22). عبد العزيز محمد المنصور: (1916-1949)، المرجع السابق، ص-ص. 46-48؛ وانظر: محمود حسن الصراف، مرجع سابق، ص-ص. 29-30.

(23). أحمد العناني، مرجع سابق، ص. 199؛ وعبد العزيز محمد المنصور: (1868-1916)، المرجع السابق، ص. 204.

(24). قطر وثروتها النفطية (كتاب العهد)، ص–ص. 78–81؛ وأيضاً موضى بنت منصور ابن عبد العزيز، مرجع سابق، نص معاهدة جدة لعام 1927، ص–ص. 174–175.

(25). وثائق التاريخ القطري (1868–1949)، ج 2، ص–ص. 21–27.

(26). I.O.R/ 15/1/627,16th Dec, 1933.

وأيضاً: وثائق التاريخ القطري، المصدر السابق، ج 2، ص. 29 وما بعدها.

(27). ملحق جريدة الشرق القطرية، العدد: 4947، 1 كانون الثاني 2001، توقيع الاتفاقية الحدودية بين قطر والسعودية.

(28). وثائق التاريخ القطري (1868–1949)، ج 2، ص–ص. 25–27؛ وأيضاً: عبد العزيز محمد المنصور: (1916–1949)، مرجع سابق، ص–ص. 69–73.

(29). موزة سلطان الجابر، التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر (1930–1973)، مطابع دار الشرق، الدوحة، قطر، ط. 1، 2002، ص–ص. 107–109.

(30). I.O.R/ 15/1/632,28th June, 1936.

وأيضاً: ناصر محمد العثمان، السواعد السمر (قصة النفط في قطر)، مطابع الدوحة الحديثة، د. ت، ص–ص. 51–52.

(31). محمد مرسي عبد الله، المرجع السابق، ص–ص. 62–74، 84–86؛ وأيضاً: بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ط. 1، ج 2، ص–ص. 191–194.

(32) قطر وثروتها النفطية (كتاب العهد)، ص-ص. 91-93.

(33) F.O. 371/16835. 12 November, 1932.

وأيضاً: عبد العزيز محمد المنصور: (1916-1949)، مصدر سابق، ص-ص. 64-65.

(34) نص الرسائل المتبادلة بين المقيم السياسي البريطاني في الخليج وبين شيخ قطر – قسم الوثائق بقصر الدوحة تحت رقم 269. وانظر: F.O. 371/16835. 1932-1938.

(35) كتاب العهد، المصدر السابق، ص-ص. 123-125؛وأيضاً: عبد العزيز محمد المنصور، مرجع سابق، ص-ص. 52-54.

(36) I.O.R/ 15/2/204. 21st Oct, 1938. وانظر: F.O. 371/16835. 9th May, 1932.

(37) I.O.R.L/ Pands/20/C 158 E. وانظر: محمود حسن الصراف، مرجع سابق، ص. 187.

(38) قطر وثروتها النفطية، المصدر السابق، ص-ص. 179-180؛ وأيضاً: أحمد زكريا شلق، مرجع سابق، ص. 85.

(39) I.O.R/ 15/2/204. 15 th July, 1942

(40) إبراهيم، مرجع سابق، ص. 271.

(41) I.O.R/ 15/2/608, 1949.